

## تحليل تجريبي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1990-2021) باستخدام سببية تودا ياما موتو (TYDL)

An empirical analysis of the relationship between foreign direct investment and unemployment rates in the Kingdom of Saudi Arabia During the period (2021-1990) using Toda Yamamoto – Dolado – Lutkepohlt causality (TYDL)

عبد الغفار غطاس<sup>1\*</sup>

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج (الجزائر)، abdelghaffar.ghettas@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2023/01/31

تاريخ القبول: 2023/01/23

تاريخ الاستلام: 2022/08/23

Abstract :	الملخص:
<p>This paper aims to reveal the impact of foreign investment flows on unemployment rates in Saudi Arabia, time series data for variables were obtained via the World Bank database for the period (2021-1990), the Toda Yamamoto methodology test (TYDL) was used to detect the relationship between the two variables. The study concluded that no relationship was recorded between the unemployment rate and FDI flows in the long term, due to the plans and programs adopted by the Kingdom in the field of combating unemployment away from foreign direct investments.</p> <p><b>Keywords :</b> FDI, Unemployment, Toda Yamamoto Causality (TYDL), Saudi Arabia.</p> <p><b>JEL Classification Codes:</b> C22, E24, F21</p>	<p>تهدف هذه الورقة إلى تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إحدى متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، وتم ذلك عن طريق الحصول على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة من قاعدة بيانات البنك الدولي والتي تغطي الفترة (1990-2021)، وللتحقق من العلاقة تم استخدام اختبارات سببية تودا ياما موتو (TYDL). خلصت الدراسة إلى عدم تسجيل أية علاقة بين معدل البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، ويرجع ذلك إلى الخطط والبرامج التي اعتمدها المملكة للتقليل من البطالة وزيادة مستوى التشغيل بعيدا عن الاستثمار الأجنبي المباشر.</p> <p><b>الكلمات الدالة:</b> الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، سببية تودا ياما موتو (TYDL)، المملكة العربية السعودية.</p> <p><b>تصنيفات JEL:</b> C22, E24, F21</p>

## مقدمة:

شهدت العديد من البلدان خلال العقود الماضية من القرن العشرين موجة كبيرة من التوجه نحو استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث يأتي الاعتقاد بمدى فعالية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني من حيث الإضافة التي يقدمها في مختلف المجالات، كجلب إدارة جديدة أو تقنيات حديثة أكثر تقدماً فضلاً على توفير فرص العمل وتكوين المهارات، وفي هذا الصدد عرفت المملكة العربية السعودية فترة من النمو الكبير كان من أبرز معالمها انضمامها لمنظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام 1995، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع الأجانب تشتمل على العديد الموضوعات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والبنى التحتية، وهذا في سبيل تطوير الاقتصاد والوصول إلى مستويات قياسية من النمو الاقتصادي، لذلك فإنه من هذا المنطلق يمكن رؤية الالتزام التي تبديه المملكة العربية السعودية في تطبيق ودمج معايير التجارة العالمية والإقليمية من خلال العضوية والانخراط في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لكسب الثقة وجذب المتعاملين والمستثمرين الأجانب إلى داخل المملكة لغرض الاستثمار .

ومع انتشار ظاهرة البطالة باعتبارها إحدى المشكلات التي تعاني منها العديد من الاقتصادات المحلية، أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر أنه قد حل العديد من المشاكل الرئيسية في اقتصادات البلدان المضيفة، فضلاً على مساهمته في إيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بسوق العمل في هذه البلدان، في المقابل يمكن أن تترافق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف زيادة في معدلات البطالة كحالة عكسية لما تم تناوله آنفاً، حيث تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقدام وجلب كوادرها البشرية والتقنيات المتقدمة الخاصة بالمشروع، وبالتالي فإن هذه الحالة ستزيد وفقها مستويات البطالة في البلد المضيف، لهذا فإنه يمكن تمييز نوعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث تأثيرها على معدلات البطالة، أحدهما ذو تأثير إيجابي خالق لفرص العمل (الحالة التي يؤسس فيها شركات جديدة)، والآخر ذو تأثير محايد أو محدود في خلقه لفرص العمل يترافق مع حالة الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية أو حالات الشراء للشركات المحلية بالكامل من قبل الأجانب، أين تكون القوة العاملة موجودة أصلاً في هذه المشروعات، ومن المعهود أنه للحد في معدلات البطالة المرتفعة فإن يتم اللجوء إلى جلب الاستثمارات كثيفة العمل كالنسيج والخدمات والإسكان وغيرها.

### ■ مشكلة البحث:

تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل توجد علاقة سببية بين معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل؟

### ■ فرضيات الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة على فرضيات تتمثل فيما يلي:

- هناك علاقة سببية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي في اتجاه معدل البطالة.

- هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل البطالة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهمية وأهداف ومنهجية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للتحقق من مدى مساهمة كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليل من البطالة، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا حاسما في استقرار وتنمية البلدان المضيفة، فضلا على أن المستثمرين الأجانب يتم من خلالهم استخدام تقنيات جديدة في مجالات الإدارة والاستثمار إشارة إلى تقنية الاستثمارات الخضراء وغيرها، وهذا من شأنه أن يساهم في تطور اقتصادات هذه البلدان. أما عن هدف الدراسة فيتمثل في التحقق من شكل العلاقة واتجاهها بين المتغيرات المستهدفة (الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل البطالة) وهذا باستخدام منهجية (سببية) تودا ياما موتو (TYDL).

### المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

تم البحث والنظر في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة بشكل مكثف خلال العقود الماضية، حيث تجادل الأدبيات كثيرا فيما يمكن اعتباره من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قاطرة لقيادة عملية التنمية في البلدان النامية، كونه يعمل على جلب رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية، فضلا على تحقيق فرص العمل والوصول إلى الأسواق الدولية، في المقابل فإنه تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم النمو الاقتصادي أو التوظيف في البلدان المضيفة، ولفهم العلاقة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة نورد بعض الاتجاهات النظرية التي تناولت بالدراسة هذا الموضوع كما يلي:

**الاتجاه الأول:** المدرسة المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر أو المدرسة الليبرالية الجديدة، حيث تعمل هذه المدرسة على الترويج إلى المنافع التي يمكن أن يخلفها الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة حيث التأثير الكبير في التنمية الاقتصادية، من خلال جلب المعارف والأساليب الإدارية الجديدة وأخلاقيات العمل وريادة الأعمال، فضلا على توفير رأس المال وتحسين نسب العمالة وتقنيات الإنتاج الجديدة، ويشير هذا الاتجاه كذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نمو المؤسسات وتحقيق فرص الوصول إلى الأسواق الدولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مصدرا لتوفير الوظائف الجديدة ومحفزا للطلب على المدخلات من الموردين المحليين، وبالتالي تنشيط الأسواق المحلية في البلدان المضيفة ورفع القدرة على الولوج إلى الأسواق الدولية الجديدة، أي أنه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على خلق الوظائف الجديدة وخفض معدلات البطالة في البلدان النامية (Ugochukwu, 2013).

**الاتجاه الثاني:** المدرسة المناهضة للاستثمار الأجنبي أو مدرسة التبعية، حيث يتمتع هذا الاتجاه بنظرة تشاؤمية حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة، فيرى هذا الاتجاه أن المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات هي الشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الأجنبي فهو يأخذ أكثر مما يعطي، كما أن هذه الاستثمارات تعتبر في نظر هذا الاتجاه الحارس المتقدم للديبلوماسية الجديدة للإمبريالية، وتغلغل المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المضيف، وبالتالي فإنه سوف يؤدي حتماً إلى تنمية مفككة (Wolf, 1974)، كما أن هذا

الاتجاه يعتقد أن اندماج اقتصادات البلدان النامية في النظام الرأسمالي سيؤدي حتماً إلى تخلفه بدلاً من التنمية المرجوة، وهذا ما تم الإشارة إليه بالقول أن "التبعية تسبب التخلف" (Karimov et al., 2020)، ووفقاً للاقتصادي Aremu (2005) فإن نظرية التبعية تؤكد على أن البلدان النامية فقيرة كون تم استغلالها بشكل منهجي من خلال الإفراط في الاعتماد على المواد الأولية كصادرات إلى البلدان المتقدمة، وقيام المستثمرين الأجانب بعمليات التحويل للأموال إلى بلدانهم الأصلية ما يحد من عمليات توسيع الاستثمار وإعادة الاستثمار للأرباح المحققة، وكذلك سيطرة الشركات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تراجع أداء الشركات المحلية وزوالها، وعمل الشركات الأجنبية على استقدام التكنولوجيا غير الملائمة إلى البلدان النامية، هذا فضلاً عن الاعتماد على رأس المال الأجنبي في شكل مساعدات التي تؤدي إلى تفاقم الفساد ومتلازمة التبعية (Ugochukwu, 2013).

### المحور الثاني: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

اعتبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة في السنوات الماضية موضوعاً هاماً للبحث، حيث تم ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي، أين سادت النظرة في الأوساط الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عنصراً محفزاً للنمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية عبر العديد من البلدان من خلال تحليلها لنماذج تجريبية وتطبيقية لحالات مختلفة حسب البلد، وامتدت تلك النظرة من البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الأدبيات الحالية لتقدم صورة غامضة عن العلاقة بين المكونين هل هي سلبية أو إيجابية؟، ومن الناحية النظرية من الممكن أن تكون العلاقة السببية بين المتغيرين في الاتجاهين، كما أنه في المقابل لا يوجد إجماع حول اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، وما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص النمو والتوظيف أم لا؟

في البداية يجدر الإشارة إلى أن العديد من الأوساط الاقتصادية يعتبر أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في قيادة عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، لما يقدمه من إضافات في الاقتصادات المحلية كالموارد من رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية والعمل فضلاً عن الوصول إلى الأسواق الدولية، لهذا فإن العديد من البلدان تقوم على تصحيح سياساتها من جهة، وصياغة سياسات معينة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى، عملاً على توفير مناخ جيد لممارسة الأعمال وتوطين صناعات جديدة مدرة للدخل في الاقتصاد المحلي، وهذا العمل والتحديث يتم بشكل متواصل عبر البلدان، لذلك فإن هذه النظرة من التأييد للاستثمار الأجنبي المباشر مرفوقة بالاعتقاد بما ستقدمه هذه الأخيرة من إضافات في الاقتصاد الوطني، كخلق وظائف جديدة والحصول على عمالة عالية الجودة، لهذا فإنه يمكن للبلد المضيف في هذه الحالة توظيف موارد أكثر كفاءة لتحسين مستوى الإنتاجية الإجمالي (MORARU, 2013).

وفي هذا الصدد من العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة يذهب البعض في اعتبارها علاقة ناشئة من العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (شكل 01)، كون أن أي استثمار يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، ويعتبر البديل الأفضل لتحفيز النمو الاقتصادي في البلدان خاصة النامية منها، ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه المتغيرات كما يلي:

**الشكل 1: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والبطالة**



المصدر: من إعداد الباحث.

أي أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من شأنه أن يزيد من فرص التوظيف والتقليل من مستويات البطالة (تمار, 2018)، ومن الدراسات المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر وعمله على تحفيز النمو نجد كل من دراسة (Irshad, 2022)، ودراسة (Zhang, 2001) المشمولة لـ 69 دولة خلال المدة (1970-1989) التي أظهرت تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، دراسة (De Mello, 1999) حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للمدة (1970-1990) لاقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان غير الأعضاء، حيث كشفت على التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل للبلدان الأعضاء في المنظمة، في المقابل سجلت علاقة سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان غير الأعضاء في المنظمة على المدى القصير، ووجد أيضا (Ndikumana & Verick, 2008) علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج (خاصة في قطاع التصنيع) حيث يساعد على تحسين معدل التصدير والنمو الاقتصادي، وفي نفس السياق وجد (Chee & Nair, 2010) أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لذلك دعا إلى مزيد من العمل على إقرار السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي على المستوى المحلي.

في المقابل نجد من الدراسات التي اعتبرت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الاقتصاد علاقة يشوبها نوعا من التعارض بين السلبية والإيجابية (Tegep et al., 2019) حيث تم في البداية تحديد العلاقة المعكوسة بينهما من قبل الاقتصادي (Okun (1962، حيث العلاقة بين المتغيرين غير موحدة في جميع الاقتصادات ما أدى إلى أن تكون مختلفة من حيث الاتجاه والقوة وهذا ما دلت عليه دراسة (Özel et al., 2013).

## شكل 02: العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي والبطالة



المصدر: من إعداد الباحث.

أما الدراسات التي تناولت بالتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة بشكل مباشر (شكل 02) نجد من الأبحاث التي أشارت إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على خفض معدلات البطالة، فدراسة *Brincikova and Darmo (2014)* حول تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في بلدان V4 خلال المدة (1993-2012) أظهرت تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وفرص التوظيف، كما أن دراسة *Irpan et al(2016)* لتحديد العلاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة في ماليزيا للمدة (1980-2012)، حيث خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد العمال الأجانب والنتائج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل كبير على معدل البطالة في ماليزيا.

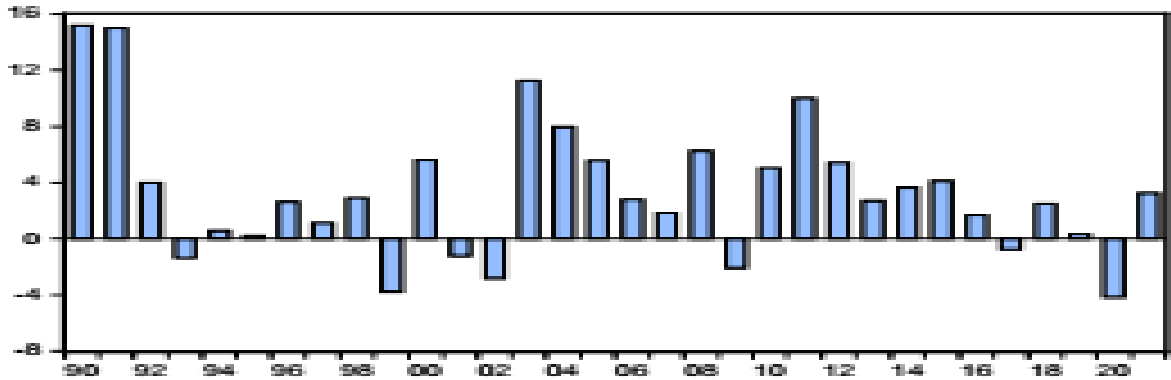
وعلى النقيض من ذلك نجد دراسة *Djambaska and Lozanoska* لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والبطالة خلال المدة (1999-2013) في مقدونيا، وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير ذي دلالة إحصائية على انخفاض البطالة، فضلا على وجود عوامل أخرى تؤثر في انخفاض البطالة كالتضخم والفساد، بالإضافة إلى ذلك نجد دراسة *Zdravkovic, Djukic و Bradic- Martinovi (2017)* للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد ومعدلات البطالة في 17 دولة تمر بمرحلة انتقالية للمدة (2000-2014) أين خلصت الدراسة بعد التحقيق إلى أنه يمكن القول على الأرجح أن المتغيرين غير متكاملين.

### المحور الثالث: تحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في المملكة العربية السعودية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بما يملكه من مقومات وإمكانات لرفع القدرات الإنتاجية أحد أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول في سبيل النهوض والوصول إلى مستويات التنمية المستهدفة من قبلها، لذلك فإن هذه الأخيرة تعمل جاهدة على توفير مناخ ملائم لاستقطاب هذه الاستثمارات، لتنشيط القاعدة الإنتاجية وتحريك الموارد المعطلة لديها، ولا يتم هذا كله إلا عن طريق توفر عوامل الجذب المناسبة، فضلاً على نوعية الاستثمارات في القطاعات المعينة المراد بعثها والنهوض بها، وبالموازاة مع هذا فإن جهود المملكة في جذب

الاستثمارات تبقى متواصلة، في إطار سعيها أيضاً نحو تقليص معدلات البطالة وتوفير مناصب العمل لسكانها، وعند استعراض مؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في المملكة فإنه يأتي مدفوعاً بدرجة كبيرة بالتطورات التي يشهدها قطاع الصناعات الاستخراجية - خاصة النفط - حيث اقترنت معدلات النمو المرتفعة بالزيادات الحادة التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك فإن الملاحظ (شكل 3) أن معدلات النمو تشهد تذبذباً في قيمها، وأمام هذا تسعى المملكة لتمكين النشاطات غير النفطية في اقتصادها لتسهم بصورة متزايدة في الناتج، حيث تحقق هذا فعلياً خلال الفترة (2000-2011) من تراجع حصة القطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 40 % عام 1991 إلى أقل من 30 % عام 2011 (Fayad et al., 2012)، ولكن بالرغم من هذا فإنه لا يمكن القول بأن الاقتصاد السعودي أصبح أقل اعتماداً على النفط، لتركز معظم الاستثمارات والشركات الوافدة في قطاع الصناعات الاستخراجية خاصة في مجالات الطاقة، ذلك فإنه على العموم يمكن القول أن أداء الاقتصاد السعودي يتميز بأداء متوسط من حيث النمو غير النفطي مقارنة مع المعدلات المسجلة في الاقتصادات النامية والصاعدة.

شكل 3: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1990-2021)

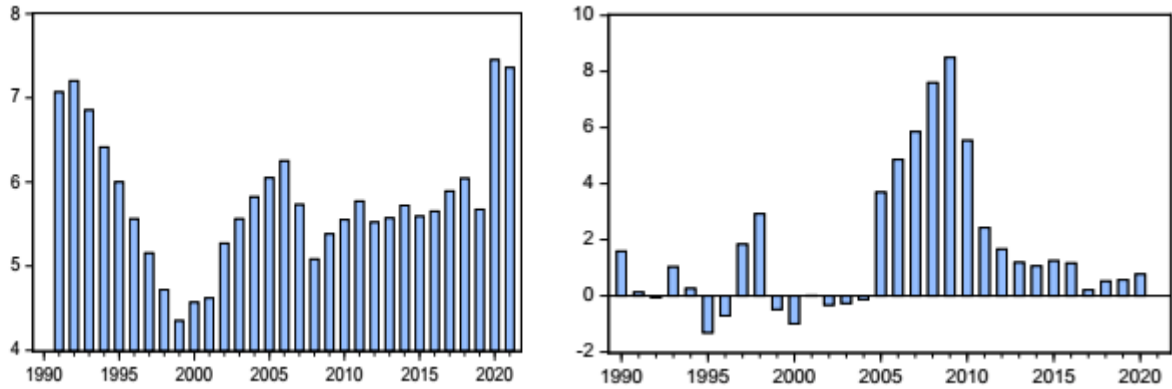


المصدر: مخرجات برمجية Eviews-10 اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

أما ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (شكل 4) فالملاحظ أن تطورات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تشهد حالة من عدم الاستقرار تبعاً للتقلبات التي تشهدها قيم الناتج المحلي الإجمالي العائدة أساساً إلى التقلبات في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى هذا فإن انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان مرتبط بالأداء الاقتصادي للدولة المضيفة ومناخها الاستثماري، وحيث يمكن قياس ذلك من خلال المؤشر المركب المتعدد المعتمد من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فالنتائج تشير إلى أن السعودية حدث تحسن في مناخ الاستثمار خلال الأعوام 2006-2007 و 2010-2011 أما في 2009-2012 فلم يحدث أي تحسن في مناخ الاستثمار لعد بلوغ المؤشر الواحد الصحيح، وفي 2013-2014-2015 تم تسجيل تحسن في مناخ الاستثمار لكن بشكل طفيف جداً (متعب العتيبي، 2019)، كما يمكن أيضاً أرجاع الانخفاض في التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المملكة إلى عدة أسباب منها المشكلات المتعلقة بتحرير أسعار الصرف والضرر الناتج عنها على القدرة التنافسية، والسيطرة لعدد محدود من المستثمرين على الحصص الكبيرة من

أسهم الشركات القائمة ولفترة طويلة، بالإضافة إلى العرض والطلب المحدود على الأدوات الاستثمارية (متعب العتيبي، 2019).

شكل 4: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2021-1990) الوحدة: % GDP  
شكل 5: تطور معدل البطالة للمدة (2021-1990) الوحدة: (% Force Labor)



المصدر: مخرجات برمجية Eviews-10 اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

أما ما تعلق بتطورات معدلات البطالة في السعودية (شكل 5) فالملاحظ ارتفاع أعداد البطالين فيها بالرغم من ما تمتلكه من مقدرات وامكانيات، ويمكن ارجاع ذلك إلى النمو السكاني الذي تشهده السعودية وعدم القدرة على استيعاب العدد الكبير من طالبي العمل فيها، لهذا وأمام هذا المشكل سعت السعودية إلى تقرير واستحداث العديد من الخطط والآليات لاحتواء هذا المشكل، منها خطط التنمية التاسعة (2010-2014) والعاشر (2015-2019) التي تقوم بتنفيذها الجهات الحكومية وعلى رأسها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى حلول أخرى مبتكرة ك: " برامج التدريب على رأس العمل " تمهير "، العمل عن بعد، العمل الحر، بوابة العمل المطور، كوادر، خبرة وتطوير اللجان العمالية "، كما تم أيضاً تقرير برنامج التوطين في بعض القطاعات في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهذه الجهود كلها تعتمد بدرجة كبيرة على الانفاق الحكومي بدل التركيز في مساهمة المستثمرين الأجانب في خلق مناصب العمل الجديدة.

المحور الرابع: النمذجة القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل البطالة

الفرع الأول: منهج الدراسة

1. وصف البيانات ومتغيرات الدراسة:

تم الاستناد في الدراسة إلى مجموعة من السلاسل الزمنية المكونة من المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل البطالة (UNEMP) للفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2021، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، وباستخدام برمجية Eviews-10 تم معالجتها في الجزء التجريبي من الورقة، وتمثل المتغيرات في كل من:



- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (% GDP).

- معدل البطالة (UNEM): عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من قوة العمل الكلية (% Force Labor).

## 2. اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

يتبين من خلال النتائج المتحصل عليها (جدول 1) عند إجراء اختبارية استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة (FDI, UNEM) وباعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل البطالة (UNEM) مستقرين عند الفرق الأول، بتسجيلهما لمستوى معنوية أقل من 5 % (0.05) بالنسبة لكل من المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل البطالة (UNEM).

وعليه وبما أنه تم تسجيل أكبر درجة لاستقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات المعينة عند الفروق من الدرجة الأولى فإن قيمة ( $d_{max}$ ) التي تمثل قيمة أكبر درجة استقرارية ستكون تساوي الواحد (أحمد 2017, et al.).

### جدول 1: نتائج اختبار ADF لدراسة استقراره المتغيرات (FDI, UNEM)

فرضية العدم: معدل البطالة (UNEM) يحتوي جذر الوحدة					
المتغيرات	ADF Test Statistic	المستوى	القيم الحرجة	الاحتمال	القرار
معدل البطالة (%) (UNEM) عند المستوى	-1.505133	1 %	-4.296729	0.8053	غير مستقرة
		5 %	-3.568379		
		10 %	-3.218382		
فرضية العدم: معدل البطالة d(UNEM) يحتوي جذر الوحدة					
معدل البطالة (%) (UNEM) عند الفرق الأول	-5.625868	1 %	-4.309824	0.0004	مستقرة عند الفرق الأول
		5 %	-3.574244		
		10 %	-3.221728		
فرضية العدم: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يحتوي جذر الوحدة					
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عند المستوى	-2.399459	1 %	-4.309824	0.3721	غير مستقرة
		5 %	-3.574244		
		10 %	-3.221728		
فرضية العدم: الاستثمار الأجنبي المباشر يحتوي على جذر الوحدة					
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عند الفرق الأول	-3.893219	1 %	-4.309824	0.0255	مستقرة عند الفرق الأول
		5 %	-3.574244		
		10 %	-3.221728		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.10

### 3. تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR (فترات الإبطاء):

يتم تحديد عدد التأخيرات المناسبة لتقدير نموذج VAR بالاعتماد على عدد من المعايير (سبكي & مصطفى، 2019) والمتمثلة في كل من: LR, FPE, AIC, SC, HQ والجدول 2 يوضح نتائج معايير اختيار درجة التأخير، حيث نجد أن المعايير قد اختارت درجة التأخير فترتين (Lag = 1) من أصل أربعة تأخيرات ممكنة، وبالتالي فإن قيمة  $K = 1$ ، وهي التي سيعتمد عليها في تقدير نموذج VAR الخاص بدراسة العلاقة السببية.

### جدول 2: نتائج اختبار تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: UNEM FDI  
Exogenous variables: C  
Date: 08/19/22 Time: 11:15  
Sample: 1990 2021  
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-85.6423...	NA	2.903859	6.741719	6.838495	6.769587
1	-63.4294...	39.29982*	0.716794*	5.340723*	5.631053*	5.424328*
2	-59.9333...	5.647469	0.750837	5.379488	5.863372	5.518829
3	-57.8812...	2.999153	0.887622	5.529331	6.206767	5.724408
4	-51.8561...	7.879001	0.784626	5.373552	6.244542	5.624366

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

### 4. تقدير نموذج VAR ( $k + d_{max}$ ) واختبار صلاحيته:

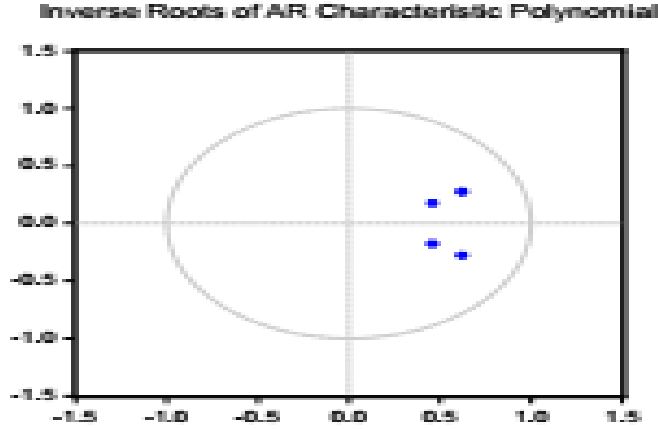
يتم في هذه الخطوة تقدير نموذج VAR(k) واختبار صلاحيته ليتم الانتقال بعدها إلى تقدير نموذج VAR ( $k + d_{max}$ ) وذلك على أساس طول فترة التأخير المعينة سابقا الخاصة بنموذج VAR(k) عند المستويات  $d_{max}$  الممثلة لأكبر درجة فروق لاستقرار متغيرات النموذج المستهدفة (جلول et al., 2021)، وبالتالي فإن تقدير نموذج VAR ( $2$ ) = VAR ( $1+1$ ) = VAR ( $k + d_{max}$ ) يكون وفق المعادلات التالية:

$$UNEM_t = \alpha_0 \sum_{i=1}^2 \beta_{1i} UNEM_{t-i} + \sum_{i=3}^3 \gamma_{1+i} UNEM_{t-i} + \sum_{j=1}^2 \theta_{1j} FDI_{t-j} + \sum_{j=3}^3 \delta_{1j} FDI_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (01)$$

$$FDI_t = \alpha_1 \sum_{i=1}^2 \beta_{2i} UNEM_{t-i} + \sum_{i=3}^3 \gamma_{2+i} UNEM_{t-i} + \sum_{j=1}^2 \theta_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{j=3}^3 \delta_{2j} FDI_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (02)$$

للحكم على استقرارية النموذج المقدر يتم الاحتكام إلى مقلوب الجذور الأحادية، حيث تتوضح في الشكل 6 أنها تقع داخل الدائرة أي أن النموذج في هذه الحالة مستقر، كما أن النموذج المقدر يظهر من خلال اختبار (LM Test) أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (ملحق 1)، حيث مستوى معنوية أكبر من 0.05.

شكل 6: استقرارية نموذج (2) VAR المقدر باستخدام اختبار الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

#### 5. اختبار العلاقة السببية وفق منهجية (TYDL):

تظهر نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (UNEM, FDI) وفق منهجية تودا ياما موتو (TYDL) ما يلي:

أ. علاقة سببية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي في اتجاه معدل البطالة:

- فرضية العدم (الصفريية)  $H_0$ : عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه معدل البطالة.

- الفرضية البديلة  $H_1$ : وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه معدل البطالة.

من خلال نتائج التقدير (جدول 3) يتبين أن قيمة الاحتمال المحسوبة (0.8918) أكبر من 05 %، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو معدل البطالة.

ويمكن تفسير هذا عن طريق محدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر مختلف القطاعات في المملكة وانحصاره فقط في القطاعات الاستخراجية النفطية، كما أن بيئة الاستثمار كما تم الإشارة إليها في العناصر السابقة غير محفزة في المملكة بسبب القيود التي تفرضها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى هذا فإنه من المعلوم في الأدبيات الاقتصادية فإن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستخراجية هي استثمارات ذات كثافة رأسمالية أكثر منها عمالية، لذلك فمن الواضح أن تكون هذه الاستثمارات غير ذات أثر على انخفاض معدلات البطالة.

ب. علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل البطالة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

- فرضية العدم (الصفريية)  $H_0$ : عدم وجود علاقة سببية من معدل البطالة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفرضية البديلة  $H_1$ : وجود علاقة سببية من معدل البطالة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

تحليل تجريبي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1990-2021) باستخدام سببية تودا ياما موتو (TYDL)

من خلال نتائج التقدير (جدول 3) يتبين أن قيمة الاحتمال المحسوب (0.8320) أكبر من القيمة 05 %، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من معدل البطالة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. كون أن الاستثمارات الأجنبية في السعودية تركز نشاطاتها بشكل كبير في قطاع الصناعات الاستخراجية فإن مساهماتها في امتصاص البطالة يعد محدودا للغاية، والعكس من ذلك فإن نوعية العمالة المتواجدة في السعودية (الوطنيين) غير محفزة لتوافد الاستثمارات الأجنبية لانخفاض المستوى التعليمي لهذه الأخير، حيث أن 47 % من العاطلين عن العمل تلقوا تعليما حتى المرحلة الثانوية أو أقل من ذلك (مروة & ستيفن، 2018)، لذلك فإن خطط وزارة العمل السعودية تعمل على قصر التوظيف لهذه الفئات في عدد 12 قطاعا فرعيا للبيع بالتجزئة، بالإضافة إلى هذا فإن رغبة الشباب السعودي من خريجي الجامعات ينحصر فقط في الوظيفة العمومية دون الوظائف في القطاع الخاص (العنزي، 2020)، وهذا من شأنه أن يظهر آثارا سلبية على العلاقة بين البطالة في اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**جدول 3: نتائج اختبار العلاقة السببية وفق منهجية تودا ياما موتو (TYDL)**

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 08/19/22 Time: 21:39

Sample: 1990 2021

Included observations: 28

Dependent variable : **UNEM**

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
<b>FDI</b>	<b><u>0.018507</u></b>	<b><u>1</u></b>	<b><u>0.8918</u></b>
All	0.018507	1	0.8918

Dependent variable : **FDI**

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
<b>UNEM</b>	<b><u>0.045014</u></b>	<b><u>1</u></b>	<b><u>0.8320</u></b>
All	0.045014	1	0.8320

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-10

## مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج التقدير في الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة (UNEM) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الاتجاهين، وهذا لتسجيل مستوى معنوية أكبر من 05 % لكليهما (0.8918) و(0.8320) على الترتيب، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحفيز النمو والتقليل من معدلات البطالة، فالواقع التجريبي في المملكة العربية السعودية كان بخلاف ذلك، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة في المملكة نظراً لعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية، لما تتوفر عليه المملكة من إمكانيات مالية وموارد مادية متنوعة، خاصة وأنها من بين الدول أكثر كثافة بالموارد النفطية الهامة التي تمكنها من الحصول على عوائد معتبرة، بغض النظر على الإضافة التي من الممكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية تعتبر ضعيفة نظراً لعدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشرة، وهذا استناداً على تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على المناخ الاستثماري التي أظهرت نتائج سلبية، كما أن الاستثمارات الواردة إلى السعودية تتركز في قطاعات محدودة كالنفط والصناعة لسيادة الاعتماد في الاقتصاد السعودي على المورد الوحيد في مداخله، بالرغم من تنشيط القطاعات غير النفطية والعمل على تطويرها.

## خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج، فهو يعتبر أساسياً لتمويل التنمية في البلدان خاصة النامية منها، لما يقدمه في سبيل التخفيف من فجوة (الادخار- الاستثمار) وعدم اللجوء إلى القروض الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد البلدان المضيفة على زيادة الإنتاجية عن طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة والاستثمار في أعمال البحث والتطوير، وتسخير المقدرات الممكنة المادية منها والبشرية التي يمتلكها، لذلك فإنه من بين البدائل المقترحة لتحفيز الاقتصاد والرفع من معدلات النمو الاقتصادي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي تنعكس آثاره على الدولة المضيفة في تحصيل العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية توفيرها (حسين، 2014) كالإقراض والحصول على التكنولوجيا بالإضافة إلى خلق الفرص الوظيفية، رفع المهارات العمالية وفتح الأسواق الجديدة.

وقد جاءت في هذه الدراسة نتائج العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في المدى الطويل سلبية في الاتجاهين (غير متحققة)، بالشكل الذي يؤدي إلى ألا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أي تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية على انخفاض معدلات البطالة، وهذا ما أشارت إليه دراسة Djambaska and Lozanoska ودراسة Bradic- Martinovi و Zdravkovic, Djukic (2017) التي خلصت إلى القول إنه من الأرجح أن المتغيرين غير متكاملين، وبالتالي فإن فرضيات الدراسة المطروحة (الفرضية الأولى والثانية) غير متحققة، وهذا لاعتماد السعودية في خفض معدلات البطالة في رؤية 2030 على البرامج الحكومية الفعالة

مثل برنامج التوطين الذي حقق نتائج كبيرة في الوصول إلى انخفاض أدنى في معدلات البطالة منذ 14 عام، وكذلك برامج دعم المنشآت وحماية الوظائف وبرنامج نطاقات وحماية الأجور الذي ساهم هو الآخر في خفض معدلات المشاركة في القوى العاملة، وبحلول عام 2030 فإن معدلات البطالة ستتقلص إلى نسبة 07 % طبقاً لرؤية 2030.

#### التوصيات:

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الإمكانيات المادية والتكنولوجية لديها؛
- العمل على تشجيع المبادرات الخاصة للأفراد في سبيل التقليل من معدلات البطالة، ودعم النمو من خلال التوجه نحو فكرة التنويع الاقتصادي وإيجاد بدائل للدخل الوحيد؛
- العمل على توجيه العوائد النفطية نحو القطاعات البديلة المدرة للثروة الخالقة لمناصب العمل، بالشكل الذي يضمن توسيع القاعدة الإنتاجية والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي؛
- استغلال القطاعات ذات الميزات النسبية في الاقتصاد السعودي والرفع من القدرات الإنتاجية فيها عن طريق عقد الشراكات مع الأجانب وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص؛
- تحسين مناخ الأعمال والتشريعات المتعلقة بالاستثمار التي تسمح بالرفع من القدرات الإنتاجية التنافسية في الأسواق الخارجية؛
- دعم مشاركة الاستثمارات المحلية للاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الإمكانيات التي تمتلكها (المادية والبشرية والتكنولوجية)؛
- اعتماد استراتيجية النمو المتوازن عبر مختلف القطاعات الإنتاجية بدل التركيز على القطاع النفطي، للخروج من دائرة الصدمات الخارجية والتحكم في العجز المالي المصاحب له.

## ملحق 01: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام LM Test

## VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 08/19/22 Time: 21:53

Sample: 1990 2021

Included observations: 28

## Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.113329	4	0.7149	0.528961	(4, 40.0)	0.7151
2	4.034088	4	0.4014	1.033957	(4, 40.0)	0.4017

## Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.113329	4	0.7149	0.528961	(4, 40.0)	0.7151
2	6.616894	8	0.5785	0.832080	(8, 36.0)	0.5805

\*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-10

قائمة المراجع:

- Chee, Y. L., & Nair, M. (2010). The Impact of FDI and Financial Sector Development on Economic Growth: Empirical Evidence from Asia and Oceania. *International Journal of Economics and Finance*, 2(2), 107–119. <https://doi.org/10.5539/ijef.v2n2p107>
- De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: Evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1), 133–151. <https://doi.org/10.1093/oep/51.1.133>
- Fayad, G., Raissi, M., Rasmussen, T., & Westelius, N. (2012). *Saudi Arabia: Selected Issues; IMF Country Report*. 12, 4–41. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12272.pdf>
- Irshad, M. (2022). *Casual nexus between economic growth , FDI and employment : An inquiry into BRICS and ASEAN*. XXIX(2), 107–124.
- Ndikumana, L., & Verick, S. (2008). The linkages between FDI and domestic investment: Unravelling the developmental impact of foreign investment in sub-Saharan Africa. *Development Policy Review*, 26(6), 713–726. <https://doi.org/10.1111/j.1467-7679.2008.00430.x>
- Özel, H. A., Sezgin, F., & Topkaya, O. (2013). Investigation of Economic Growth and Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis. *International Journal of Business and Social Science*, 4(6), 163–171.
- Tegep, J., Suratman, E., & Indra, S. (2019). International Journal of Economics and Financial Issues The Failure of Foreign Direct Investment to Explain Unemployment Rate and the Mediating Role of Economic Growth and Minimum

Wage. *International Journal of Economics and Financial Issues* |, 9(2), 154–161.  
<http://www.econjournals.com>

8. Zhang, K. H. (2001). How does foreign direct investment affect economic growth in China? *Economics of Transition*, 9(3), 679–693. <https://doi.org/10.1111/1468-0351.00095>
9. أمحمد, ب. ا., جمال, ب. ب., & ميلود, ب. (2017). قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). - دراسة تحليلية قياسية-. *مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد*, 1(1), 18-1 .  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79148>
10. العنزي, م. ع. (2020). دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم*, 18, 493-514.
11. تمار, أ. (2018). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة (1991-2016) -دراسة قياسية باستعمال معطيات panel -. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*, 5(1), 739-759 .  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55210>
12. جلول, خ. ب., بعلي, ح., & خليفة, أ. ب. (2021). دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام سببية Toda Yamamoto – Dolado - Lutkepoh: (TYDL) *دراسات الاقتصاد الاداري*, 12(2), 103-120 .  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/155488>
13. حسين, م. أ. (2014). الاستنحسين, م. أ. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والاداره*, 103-150. مار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخل. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والاداره*, 103-150.
14. سبكي, و. ب., & مصطفى, ب. (2019). اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). *مجلة الإستراتيجية والتنمية*, 9(5), 293-314 .  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98559>
15. متعب العتيبي, م. (2019). قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي فى السعودية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*, 5(6), 762-91038795. <https://doi.org/10.21608/CSJ.2019.91038795-762> .
16. مروة, ر. ب., & ستيفن, ك. (2018). مقابلة- السعودية تحتاج 1.2 مليون وظيفة بحلول 2022 لتحقيق هدف البطالة RRUTERS. <https://www.reuters.com/article/saudi-unemployment-na5-idARAKBN1HW1JF>